المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/11/2013

المغرب يجتث ظاهرة 'الاختفاء القسري'

المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف يبني على نجاح المؤسسات الوطنية في منع مختلف انتهاكات حقوق الانسان ومعالجة المتضررين.
ميدل ايست أونلاين
الرباط – أكد مختصون ان المغرب نجح في قطع شأفة ظاهر الاختفاء القسري، ويسعى جاهدا لمعالجة اثار بعض الحالات على المستوى الفردي والجماعي، منوهين الى المنظومة التشريعية المغربية رعت حقوق الانسان وفقا لافضل الممارسات الدولية.
جاء ذلك خلال انطلاق فعاليات المؤتمر الوطني الرابع للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف الجمعة في العاصمة المغربية الرباط، تحت شعار "من أجل الكرامة وضد التكرار" بحسب ما نقلته وكالة الانباء المغربية "ماب" السبت.
وقال رئيس المنتدى، مصطفى المانوزي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، إن "هذا المنتدى يأتي هذا العام بالتزامن مع الذكرى الرابعة عشرة لتأسيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وبعد مدة وجيزة من الاحتفاء باليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في 30 اغسطس/آب".
وأكد المانوزي أن المنتدى يسعى إلى ضمان تحقيق معالجة عادلة وسليمة لانتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في الماضي عبر معالجة الاضرار الفردية والجماعية ومحاسبة المسؤولين.
وقال إن الهدف من مثل هذه المعالجة هو انشاء هيكل مؤسساتي يمنع احتمال العودة إلى هذه الممارسات ويرسخ مسار العدالة الانتقالية.
من جانبه، اعتبر رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، محمد النشناش، أن هذا المؤتمر هو مناسبة للاحتفال بالعمل الحقوقي والجماعي الذي أنجزته مجموعة من المنظمات إلى جانب المنتدى في مجال المصالحة واصلاح الضرر.
واوضح ان هيئة الإنصاف والمصالحة حلت المشاكل الناجمة عن معظم حالات الاختفاء القسري، مشيرا إلى أن هناك "حالات قليلة الآن ننتظر أن يجد لها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حلا باعتباره وصيا على قرارات الهيئة".
وعبر عن تفاؤل المؤسسات الحقوقية في المستقبل، لاسيما بعد دستور 2011 الذي كرس احترام الحقوق والحريات، ونص على سمو المواثيق الدولية على القانون المغربي وفتح آفاقا للأفراد في مجال العمل المدني والحقوقي.
وتتواصل فعاليات المنتدى حتى الاثنين 24 نوفمبر/تشرين ثاني الجاري، وسيتم خلالها تحديد هياكل المنتدى وتدارس مشاريع الأوراق والتوصيات والبيان الختامي المنتظر صدوره في نهاية المؤتمر.

http://www.middle-east-online.com/?id=166232

18:4

■ عبد العلي حامي الدين ■

عن الحكم الذاتي وحقوق الإنسان..

1227/20

الزيارة الملكية الأخيرة إلى واشنطن حققت أهدافها، والقيادة الأمريكية جددت التزامها بدعم مقترح الحكم الذاتي واصفة إياه بالمقترح الجدي الذي يتمتع بالجدية والمصداقية.

وهكذا نجح المغرب في كسب دعم أكبر قوة في العالم إلى جانب مقترحه الرامي إلى إيجاد حل سياسي لا غالب فيه ولا مغلوب..

هل علينا أن نطمئن الآن على مستقبل الصحراء؟ الجواب هو: لا، بالطبع.

لماذا؟ لأن الحكم الذاتي هو ورقة التفاوض الأساسية بيد المغرب لتسوية هذا الملف الذي عمّر أربعة عقود، وقيمته الرمزية لا تكمن فقط في دعم القوى الكبرى له، وهذا مهم.

لكن الأهم هو أن نحقق الجاذبية المطلوبة للحكم الذاتي لدى سكان الأقاليم الجنوبية وللاجئين في مخيمات تندوف.

في نقاش مع عدد من الصحراويين يشككون كثيرا في جدية المقترح المغربي، ويعتبرونه ورقة للمناورة السياسية وكسب المزيد من الوقت.

ما العمل إذن؟

هناك حاجة لإعطاء دفعة جديدة لمقترح الحكم الذاتي والتعريف به في الداخل وشرح مقتضياته للسكان في الأقاليم الجنوبية.

الإعلام الوطني والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والمجتمع المدني مقصرون كثيرا في هذا الباب، وهم مدعوون جميعا إلى تنظيم حملات تعريفية بالمقتضيات الدقيقة لمقترح الحكم الذاتي، واستدعاء التجارب الناجحة في العالم التي نجحت عن طريق نظام الحكم الذاتي، الذي تعتبره الأمم المتحدة شكلا من أشكال الحق في تقرير المصير، في تجنب خيارات الانفصال أو خيار الإدماج البسيط.

إلى جانب ذلك، لاخيار لنا سوى الاستمرار في البناء الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان، وهو خيار، إلى جانب التزام المغرب به أمام حلفائه في العالم، هو وحده الكفيل بإعادة بناء الثقة بين المجتمع الصحراوي وبين الدولة.

وهنا تكمن حاجة منطقة الصحراء إلى نقاشات عمومية مسؤولة تتجاوز عقلية الوصاية التي سادت في المنطقة منذ عقود طويلة وتفسح المجال لأبناء الصحراء أن يتحاوروا فيما بينهم بكل حرية ويضعون كل شيء فوق الطاولة.

لابد للمجتمع المدني اليوم، وللمنظمات غير الحكومية أن تقوم بدورها كاملا في رصد واقع حقوق الإنسان في الصحراء، وأن تعمل على تنظيم الملتقيات والندوات والمحاضرات التي يشارك فيها الجميع دون إقصاء أو تهميش والتفكير في الحلول الممكنة.

لابد أن نكسب معركة الإنسان إلى جانب معركة الأرض.. دون أن ننسى ضرورة تقديم الإجابة العملية حول جدية المقترح المغربي وقدرته على منح سكان الصحراء بمختلف انتماءاتهم السياسية والقبلية بما في ذلك الصحراويين الموجودين بتندوف، سلطة حقيقية تمكنهم من تدبير شؤونهم التشريعية والتنفيذية بكل حرية في إطار السيادة المغربية، وتوفير مناخ داخلي يسمح ببناء مغرب ديموقراطي موحد يتسع لكافة أبنائه ويفري الجميع بالانتماء إليه من الشمال إلى الجنوب.

معركة كسب الإنسان لازالت قائمة.. ومن الضروري اليوم تصحيح أخطاء المرحلة السابقة وملأ الفراغات الموجودة.. بإمكاننا أن نتجاوز الكثير من الأخطاء عبر اعتماد سياسة جديدة تقوم على احترام حقوق الإنسان والسماح بحرية التعبير والتظاهر في نطاق القانون، وضخ جرعات جديدة من الصدافية في الآليات الوطنية المعنية بملف حقوق الإنسان، عبر إعادة النظر في القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ينتمي إلى دستور 1996، وتطوير اختصاصاته وتجديد تركيبته.

علينا الانتباه إلى أن الكثير من النزعات الانفصالية ليست مؤسسة على قناعات راسخة، بقدر ما هي عبارة عن ردود فعل ضد سياسة الريع الاقتصادي الذي يستفيد منه بعض لوبيات الصحراء في غفلة من القانون، في وقت كان فيه الريع نمطا في الحكم وأسلوبا لشراء الولاء في الصحراء..

المعتقلون السياسيون يعلقون اعتصامهم بمبادرة من منتدى الحقيقة والإنصاف

وأخيرا، المعتقلون السياسيون السابقون، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يعلقون اعتصامهم، أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بعدما دخل المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف على الخط، ليضع حدا لاعتصام مفتوح تجاوز ثلاثة أشهر.

«تعليق الاعتصام جاء بعد التزام المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بتبني مطالبنا والدفاع عنها»، يقول مصدر من السكرتارية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، الذي لم يخف سعادته من الدعم والتضامن الذي تلقته مجموعة المعتقلين السياسيين التي كانت تخوض الاعتصام من «قيادة وقواعد المنتدى أثناء أشغال المؤتمر الوطني الرابع»، الذي اختتم أول أمس ببوزنيقة.

المعتقل السياسي السابق، وإن كان لايزال يحمل مسؤولية عدم تسوية ملفات المجموعة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على اعتبار يقول المصدر نفسه، هو «المسؤول عن تتبع تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة»، يحتفظ بأمل كبير بأن تعرف أغلب الملفات طريقها إلى الحل، وخاصة يضيف عضو السكرتارية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين بعد «التزام المؤتمر الوطني الرابع للمنتدى من خلال بيانه الختامي بتبني مطالبنا وإلزام القيادة المنبثقة عنه بالدفاع عنها».

وليس التزام المنتدى بالدفاع عن مطالب المعتقلين السياسيين وحده ما جعل آمالهم في تسوية أوضاعهم تكبر، فحتى توقيع رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران في التاسع من شهر أكتوبر الماضي على مرسوم سيتم بموجبه تسوية وضعية 250 حالة من الضحايا، ساعد على اتساع دائرة الأمل لديهم، خصوصا بعد التطمينات التي سبق وأن تلقوها خلال أحد اجتماعاتهم مع مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع، يقول مصدر المعتقل السياسي نفسه، الذي أعاد التأكيد على أن «مطالب المجموعة تبقى مشروعة وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في ذلك».

مطالب يتمسك بها المعتقلون السياسيون السابقون بكل قوة، وهي المطالب التي يلخصونها في تسوية الوضعية المادية والمعنوية لبعض المعتقلين وتنفيذ توصية الإدماج الاجتماعي للبعض الآخر»، كما يضيف المصدر نفسه فئة أخرى من المعتقلين «يجب أن تتم معالجة ملفاتهم»، يوضح المعتقل السياسي السابق، تلك المتعلقة بالمعتقلين الذين وضعوا ملفاتهم خارج الأجل.

رضوان البلدي

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almonnataf.ma

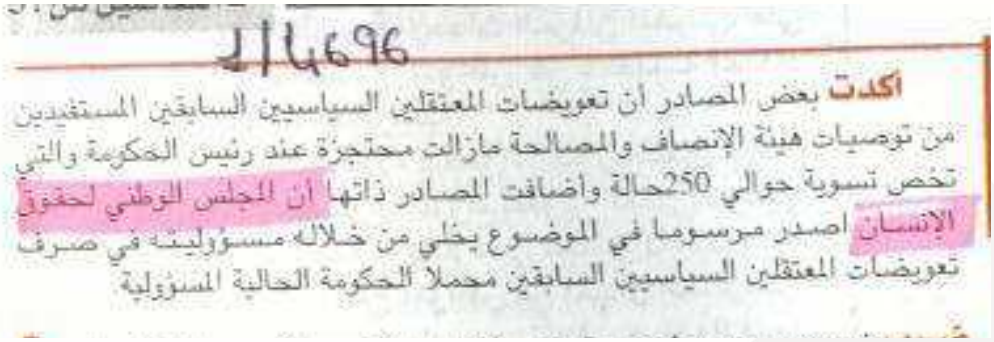

4/4696

أكدت بعض المصادر أن تعويضات المعتقلين السياسيين السابقين المستفيدين من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة مازالت محتجزة عند رئيس الحكومة والتي تخص تسوية حوالي 250حالة وأضافت المصادر ذاتها أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اصدر مرسوما في الموضوع يخلي من خلاله مسؤوليته في صرف تعويضات المعتقلين السياسيين السابقين محملا الحكومة الحالية المسؤولية.

قياديّ بارز في الشبيبة الإسلامية يعود من منفاه إلى أرض الوطن

هسبريس – طارق بنهدا
الثلاثاء 26 نونبر 2013 - 17:00

تمكن القيادي الأسبق في جماعة الشبيبة الإسلامية، لخضر بكير (وسط الصورة)، من العودة صباح اليوم إلى المغرب، بعد أن قضى أزيد من 28 سنة في منفاه بطرابلس الليبية، حيث سبق لغرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أن أصدرت عام 1985 حكمها الغيابي بالإعدام في حقه، رفقة ما سمي آنذاك "مجموعة بلقاسم الحاكمي"، التي ضمت 26 قياديا في الجماعة.

واستُقبل لخضر بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، إضافة إلى زوجته وأخته، كل من عبد الله عماري، القيادي في حزب النهضة والفضيلة، وعبد الرحيم مهتاد، القيادي الأسبق في الشبيبة الإسلامية، إضافة إلى معتقلين يساريين سابقين، هما عبد السلام شفشاوني ومبارك افكوح، تم إيفادهما لاستقبال لخضر بإسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فيما سيتوجه العائد إلى مسقط رأسه بوجدة بعد إقامة حفل خاص بعودته.

ويعد لخضر بكير، 49 سنة، من القيادات البارزة في جماعة الشبيبة الإسلامية التي حوكمت غيابيا بالإعدام عام 1985، بتهم ارتكاب جناية "المس بأمن الدولة الداخلي عن طريق الاعتداء الهدف منه إحداث التخريب والتقتيل"، قبل أن يشمل المجموعة وباقي أعضاء الجماعة المنفيين، المقدر عددهم حوالي 20 شخصا، العفو الشامل بمقتضى "طيّ صفحة الماضي".

من جهته، قال عبد الله عماري، في تصريح لهسبريس، إن العفو شمل المنفيين الإسلاميين واليساريين على السواء عام 1994، "إلا أن ملف الإسلاميين المنفيّين ظل عالقا لوحده"، مشيرا إلى أن تفعيل العفو عاد ليطبق على الفئة المذكورة خلال السنوات العشر الأخيرة.

وأضاف عماري أن قيادات الجماعة ظلت تتوافد بشكل فردي وفق إجراءات شخصية وتسوية قضائية استنادا على مبدأ تقادم الأحكام الجنائية، مشيرا أن ظروف عودة لخضر بكير وسمت بالعادية ودون أي إحراج، "لخضر الآن حر طليق داخل وطنه، بعد أن عاش ظروفا صعبة في ليبيا بعد الأحداث الأخيرة.. وسيعود إلى أهله بعد أن فقد أبويه دون أن يراهما".

http://hespress.com/societe/94817.html

بعد ثلاثة أشهر من الاعتصام وشد الحبل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قرر عدد من المعتقلين السياسيين السابقين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعتصمين تعليق احتجاجهم الذي انطلق منذ 22/8/2013 للمطالبة بتعويضاتهم. وجاء قرار التعليق استجابة لمناشدة تقدمت بها رئاسة المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والتي تبنت من خلال المؤتمر الوطني الرابع مطالبتنا وإلزام القيادة المنبثقة عنه بالدفاع عنها». ورحب المعتقلون السابقون بدخول المنتدى على خط القضية بعد تعامل رئاسة الحكومة في دفع مستحقات المعتصمين وكان محمد الصبار نأى بنفسه بعيدا عن هذا الملف. وقالت مصادر في المجلس إن قرار صرف التعويضات بيد رئيس الحكومة وليس بيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية–ورزازات تنظم لقاء تشاوريا بإقليم تنغير بعد غد الخميس

و.م.ع
26.11.2013
h3014

الرشيدية/ 26 نونبر 2013/ومع/ تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية–ورزازات، بعد غد الخميس بتنغير، لقاء تشاوريا مع رؤساء المصالح الإقليمية.

وأوضح بلاغ للجنة الجهوية، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن هذا اللقاء، الذي سيشهد مشاركة ممثلي القطاعات الحكومية المعنية ومسؤولين أمنيين وقضائيين ومنتخبين وفعاليات مدنية، يهدف إبراز أهم الحاجيات القطاعية وتحديد الأولويات وتجميع المقترحات للنهوض بثقافة حقوق الإنسان من أجل الاستئناس بالأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان واعتمادها كمجال للممارسة ولممارسة الالتقائية بين المصالح الإقليمية والجماعات المحلية من جهة وبين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية –ورزازات من جهة أخرى.

وتتجلى هذه الالتقائية، يضيف المصدر ذاته، عبر خلق دينامية تعبئ الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي؟ وتوسيع مجال الممارسة المذكورة بغية النهوض بثقافة حقوق الإنسان؟ ضمن تصور يمنحها الانسجام والتكامل والاستدامة؟ ويوفر لها شروط الإبداع والتكيف مع الحاجيات المتجددة.

ويتضمن برنامج اللقاء، بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية، تقديم ورقة تعريفية حول المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومهام لجانه الجهوية؟ والتعريف بالأرضية المواطنة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وبمضامينها ورهاناتها وأهدافها والتحسيس بها؟ وتقديم حصيلة أشغال اللجنة الجهوية منذ تأسيسها، إلى جانب التواصل مع كل الفاعلين إقليميا للإعداد لتنزيل الأرضية عبر خطة جهوية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها.

يشار الى أن هذا اللقاء يشكل ثاني اللقاءات التشاورية التي قررت اللجنة الجهوية تنظيمها؟ فبعد ورزازات وتنغير ستكون المحطة المقبلة باقليمي الرشيدية وزاكورة. ج/ح أ بك

http://www.menara.ma/ar/2013/11/26/900335-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D9%86%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%BA%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3.html

حقوقيون ينتقدون الخصاص في قوانين حماية الطفل

43/3

أكادير – عبد الله أكناو

انتقد مشاركون في ندوة حول إعمال اتفاقية حقوق الطفل ببرامج ومشاريع الجمعيات وجود ثغرات قانونية تتخلل قوانين حقوق الطفل وحمايته من الاعتداءات التي يمكن أن تطاله بين الفينة والأخرى، وذلك في ندوة نظمتها الشبكة الجمعوية للنهوض بحقوق الطفل بجهة سوس ماسة درعة بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ومنظمة اليونيسيف تحت شعار «حقوق الطفل في التشريعات المغربية والمواثيق الدولية، أي دور للمجتمع المدني؟ ». واعتبر المشاركون أن البرامج والمنظومات التربوية التي تسعى إلى النهوض بحقوق الطفل تعرف خصاصا وصف بالمهول على مستوى البينات التحتية لقطاع التعليم، خصوصا في المجال القروي، فضلا على ضعف البنيات الترفيهية، حيث دعوا الدولة إلى تكثيف مجهوداتها من أجل حماية أنجع للطفل وفق القوانين الدولية من قبيل إلزامية التعليم. وفضلا على الانتقاد الذي وجه إلى وجود ثغرات يعرفها قانون حماية الطفل، انتقد المشاركون ما يُصرح به المسؤولون، كل من موقع اختصاصه، عن ضمان حق التعليم كاملا بالنسبة للأطفال أو عن تحقيق تقدم ملموس في عمليات محاربة السيدا أو حماية الأمهات الحوامل، معتبرين أن هذه القطاعات مازالت تعاني من نقص حاد على كافة المستويات والبنيات، كما أن ما يُصرح به حول تحسن وتقدم الأحوال خلال الألفية الثالثة ومن بينها حقوق الطفل، ما يزال بعيدا كل البعد عن الواقع.

وتطرق جمعويون في إطار الندوة ذاتها إلى وجود إشكاليات تأطير الأطفال داخل المجتمع المدني والجمعوي، حيث دعوا، استنادا على ما سبق، إلى ضرورة تعميم اشتغال الجمعيات المهتمة بالطفل بالمجال القروي أساسا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أطفال المدن والبادية، فضلا على ضرورة خلق شراكات بين الجامعات ومراكز حماية الطفولة ومواكبة هذه الجمعيات من حيث توفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بمهامها. حقوقيون من جانبهم، شاركوا في الندوة، أشاروا إلى التعارض الحاصل بين عدد من المواد القانونية كالتعارض بين المادة 54 من مدونة الأسرة التي تقر بأن الدولة هي المؤسسة الراعية للأطفال في الحالة التي يفقدون فيها الأبوين وبين المادة 29 من القانون الجنائي التي تعتبر كل من يبلغ سن الرشد وهو بدون مأوى متشردا، فضلا على التعارض الحاصل بين الفصل 29 من القانون الجنائي والمادة 39 من مدونة الأسرة. وقد خلص المشاركون إلى التأكيد على وجود خصاص مهول في الجانب التشريعي المتعلق بموضوع حقوق الطفل وحمايته، مع الدعوة إلى ضرورة تظافر الجهود ووضع اليد في اليد من أجل حماية الطفولة وتوفير الحقوق اللازمة لكي يعيش الأطفال حياة طبيعية، وكذا من أجل تأطير جيد وتربية حسنة تجعلهم يستحقون اسم «جيل المستقبل».

يشار إلى أن الندوة التي أطرها كل من أنسي ماغري ممثل منظمة اليونيسيف بالمغرب، سلوى الكبيطي ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وعبد الله السوسي رئيس الشبكة الجمعوية للنهوض بحقوق الطفل بجهة أكادير، كان الهدف منها ترسيخ ثقافة الإنصاف وحقوق الطفل في برامج ومشاريع الجمعيات بالجهة، إضافة إلى الانفتاح والتواصل مع فعاليات المجتمع المدني.

حملة بالمغرب لتقنين أوضاع العمالة غير المرخصة

العمالة غير المرخصة في المغرب

نشر من قبل: محمد عمر

تاريخ النشر: Nov 26, 2013، شوهد: 149

الرباط, المغرب, 26 نوفمبر 2013, وكالات –

أعلن المغرب عن خطة لتسوية أوضاع الأجانب الذين يقيمون في البلد بدون وضع قانوني, في خطوة استثنائية من المقرر أن يستمر تنفيذها من الأول من يناير كانون الثاني إلى الحادي والثلاثين من ديسمبر كانون الأول 2014.

تستهدف الخطة المهاجرين الذين يقيمون في المغرب بصورة غير مشروعة, والذين تشير تقديرات وزارة الداخلية إلى أن عددهم يتراوح بين 25 ألفا و40 ألف شخص معظمهم من دول أفريقية جنوبي الصحراء الكبرى بقوا في المملكة بعد فشلهم في الوصول إلى أوروبا.

وتشمل الخطة النساء والرجال الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة على أن يثبتوا إقامة الزوجين معا مدة لا تقل عن عامين. كما ستشمل الأجانب من الجنسين المتزوجين من أجانب أيضا على أن يكون الزوجان قد أقاما معا أربع سنوات على الأقل وأبناء أولئك الأزواج ولأجانب الذين يعملون بعقود سارية منذ عامين على الأقل والأجانب الذين يستطيعون إثبات إقامتهم في المغرب مدة لا تقل عن خمس سنوات متصلة.

ومن المقرر أن يسمح أيضا بتقنين أوضاع الأجانب المرضى المقيمين في المغرب منذ ما قبل 31 ديسمبر كانون الأول 2013.

وسينشيء مكتب لشؤون الأجانب في كل الأقاليم المغربية لاستقبال طلبات تسوية أوضاع المهاجرين والبت فيها. كما ستشكل لجنة وكنية للطعون تضم ممثلين للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان.

أعلن الخطة الجديدة أنيس بيرو وزير الهجرة والمهاجرين المغربي خلال مؤتمر صحفي بالعاصمة الرباط حضره ةوير لداخلية محمد حصاد ونائبه وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان.

وقال وزير الهجرة والمهاجرين "هذه أول عملية تقوم بها إحدى دول الجنوب. هذه مسألة أساسية وهي في الحقيقة مرتبطة في تحول عند المهاجرين الذين ربما كانوا يعتبرون المغرب أرض عبور والآن أصبح أرض استقرار. حتى الدينامية الاقتصادية الموجودة في المغرب خلقت أوراشا كثيرة جداً وهناك إمكانات وفرص وهناك حلم مغربي."

ويحاول آلاف الأفارقة الوصول إلى أوروبا عن طريق المغرب بحثا عن حياة أفضل. لكن المغرب وأوروبا شددا إجراءات الأمن في مضيق جبل طارق فباتت المملكة المحطة النهائية لكثير من المهاجرين الذين لم يتمكنوا من دخول أوروبا.

ومن المقرر أن يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة شؤون حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في الخطة. وسوف يتمتع المهاجرون الذين سينجحون في تقنين أوضاعهم بنفس حقوق المواطنين المغاربة وسيضطلعون بنفس الواجبات.

وقال اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "بعد تسوية الوضعية القانونية لهؤلاء المهاجرين سيصبح هؤلاء المهاجرون ككل المواطنين المغاربة بنفس الحقوق بما فيها مثلا الحقوق السياسية كما نص عليه الدستور المغربي. منها عمليا إمكانية المشاركة في الانتخابات البلدية إذا كانت دولهم تعطي نفس الحقوق للمغاربة في هذه الدول."

وفاجأ إعلان خطة وتسوية أوضاع الأجانب الكثير من المهاجرين الذين يقيمون بصورة غير مشروعة وتباينت مواقفهم منها بين مؤيد ومعارض.

وقالت مهاجرة من السنغال تدعى سميرة ضيوف لم تكمل مدة السنوات الخمس التي تشترطها الخطة الجديدة لتسوية وضع المهاجر "في ما يخصني فإن منح اللجوء فقط للذين أقاموا في المغرب خمس سنوات سيكون صعبا جدا. كنت أنتظر هذه الفرصة منذ وقت طويل. أنا حاصلة على ماجستير في المحاسبة وانتظرت هذه الفرصة وقتا طويلا لأحصل على بطاقة الإقامة لأعيش وأعمل في المغرب. أرسلت العديد من طلبات التوظيف أملا في تقنين وضعي في يناير لأستطيع العثور على عمل وأترك الشارع."

لكن خطة الحكومة المغربية لتسوية أوضاع المهاجرين ربما تعني بداية حياة جديدة لمهاجرين آخرين.

وقال مهاجر غاني يدعى ابراهيم محمد بينما كان يتسول المارة بأحد شوارع الرباط بصحبة ابنه الصغير "كل البلدان تعجبني. لا فرق بين المغرب وإسبانيا. اذا كان لديك عمل تستطيع أن تعيش حياة طيبة. الأمور متماثلة في كل مكان ونحن لا نعتمد على المغرب أو على أوروبا. كلها سواء. إذا كان لديك عمل فستعيش حياة طيبة. أنا ممتن لأنك أخبرتي بأمر مكتب الأجانب وسأحاول ان أسجل اسمي."

ورحلت السلطات المغربية عشرات الآلاف من المهاجرين في السنوات الماضية لكن الهجرة غير المشروعة إلى المملكة لم تتوقف من خلال حدودها الشرقية والجنوبية. وواجه المغرب انتقادات لسياسته بخصوص الهجرة خصوصا بعد وفاة مهاجرين قيد الاحتجاز أو أثناء ترحيلهم.

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد طالب الحكومة في سبتمبر أيلول الماضي بوضع واتفيذ استراتيجية مناسبة وشاملة بخصوص الهجرة.

وأصبح المغرب حاليا مصدر جذب أيضا لمهاجرين من آسيا وإسبانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى الأمر الذي يحتم تبني خطة جديدة للتعامل مع تدفق المهاجرين.

http://akhbar.alaan.tv/news/post/23522/morocco-campaign-legalize-employment-situation-unlicensed

DROIT

Cour constitutionnelle

Les enjeux d'une réforme

- **Le projet de loi en discussion au Parlement**
- **Une jurisprudence marquée par le contentieux électoral**
- **Exception d'inconstitutionnalité, un bourbier juridique?**

Nouveauté de la Constitution de 2011, l'exception d'inconstitutionnalité attend toujours sa loi organique. Le législateur a choisi de détacher celle-ci de celle instituant la Cour constitutionnelle. Pourtant, l'interdépendance entre la procédure et l'institution n'est plus à prouver (Ph. Conception Fotolia)

PLUS de 2 ans après le vote de la nouvelle Constitution, ses dispositions les plus «innovantes» ne sont pas encore entrées en vigueur. Le projet de loi relatif à la Cour constitutionnelle, adopté en juillet 2013, est en discussion au Parlement ainsi que la proposition de loi initiée par le PJD. L'article 86 de la loi fondamentale fixe pourtant un délai au gouvernement pour préparer les lois organiques qui devront être soumises pour approbation dans un délai n'excédant pas la durée de la première législature (2011-2016) suivant la promulgation de ladite Constitution». A l'heure où nous mettions sous presse, il est prévu que le texte sera passé au crible par la Commission justice et législation du 26 novembre 2013.

La réorganisation institutionnelle s'avère donc un vaste chantier. Et la promulgation d'une loi instituant la procédure d'exception d'inconstitutionnalité se fait toujours attendre. Véritable garde-fou juridique, elle permet au justiciable d'invoquer qu'une disposition législative est contraire à la Constitution (lorsque l'issue du litige en dépend). Avant de juger, le tribunal saisira alors la Cour constitutionnelle. Cette procédure a cependant été subordonnée à une loi organique indépendante par le projet de loi instituant la Cour constitutionnelle.

Certes, il ne s'agit pas d'un terrain vierge. «Lors de la révision constitutionnelle de 1992, le constituant a introduit tout un titre créant le Conseil constitutionnel qui existait déjà sous une autre forme, mais avec des compétences limitées. Un Conseil entra ainsi en fonction à partir de mars 1994 et que l'on a doté d'une nouvelle compétence qui faisait défaut à son prédécesseur, la Chambre constitutionnelle de la Cour suprême», rappelle Mohamed Amine Benabdellah, professeur à l'université Mohammed V de Rabat. Près de 20 ans plus tard, le bilan du Conseil est discutable, et le fait que Hassan II l'ait conçu comme «une école marocaine de droit constitutionnel» n'y changea pas grand-chose. De 1994 à novembre 2013, la haute instance n'a eu que très peu l'occasion de se prononcer: 38 contrôles de constitutionnalité, soit en moyenne près de deux saisines par an.

Est-ce la faute à une réglementation pénalisante? «Les lois votées mais en instance de promulgation peuvent être déférées au Conseil constitutionnel qui se prononce sur leur conformité à la Constitution», indique le professeur Abdellah El Harsi, auteur d'une étude sur «le rôle du juge constitutionnel dans la protection juridictionnelle des domaines législatif et réglementaire». Le fait que le Conseil ne puisse être saisi qu'entre le vote et la promulgation contribue donc à réduire sa marge de manœuvre en termes de timing. L'on pourrait se douter que cette marge augmenterait avec la procédure d'exception d'inconstitutionnalité, qui permettra ainsi un contrôle en cours de procès.

Cette «parcimonie» peut également être expliquée par la nature des saisines. En effet, près de 80% de celles-ci concernent des contentieux électoraux. Benabdellah explique: «En parlant de parcimonie, on ne veut nullement signifier que c'est la haute juridiction marocaine qui se veut parcimonieuse, avare de décisions, mais ce sont les cas de saisine tant en nombre qu'en domaine qui font que sa jurisprudence se caractérise par une certaine aridité». Celle-ci est marquée par la prééminence des contentieux électoraux.

«Loin de la présenter comme une cause, on se la présente comme un effet, une conséquence d'un état de fait. De sa jurisprudence, il s'avère que des cas qui lui sont soumis recèlent tellement d'inconstitutionnalités qu'ils lui permettent de se détourner du fond en soulevant d'office des points non invoqués par les saisissants. Bien plus, quelquefois, en évitant de se prononcer sur les points soulevés, le Conseil constitutionnel laisse le cas pendant sans solution juridique et, ainsi, il s'éloigne de l'examen des questions cruciales ou de fond auxquelles, justement, les réponses auraient permis un enrichissement de la jurisprudence constitutionnelle».❑

Abdessamad NAIMI

Les scénarios du CNDH

DANS un mémorandum adressé au Roi sur la réforme de la Cour constitutionnelle, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) suggère deux scénarios. Le premier est une procédure de l'exception d'inconstitutionnalité avec un examen préalable de recevabilité au niveau de la Cour constitutionnelle. Celui-ci «requiert la préférence» du CNDH. Dans la mesure où «il a l'avantage de faciliter l'accès des justiciables à la justice constitutionnelle». Ce scénario présente toutefois un risque lié à une éventuelle utilisation abusive de l'exception d'inconstitutionnalité par les avocats. Ce qui pourrait noyer l'institution. Le second scénario est celui d'un double examen (d'abord la Cour de cassation et ensuite la Cour constitutionnelle). Celui-ci, s'il a le mérite de filtrer les flux, il est considéré par le CNDH comme «susceptible de créer des étapes intermédiaires entre les justiciables et la justice constitutionnelle». Il revient donc au législateur de trancher… ❑

Textes juridiques aux droits de l'enfant
La mise en œuvre se heurte à plusieurs contraintes

Publié le : 27 novembre 2013 - MAP

Intervention, à Rabat, du Secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, lors du colloque international «Maroc Model United Nations», initié par l'ONDE. Ph : MAP

La mise en application des textes juridiques relatifs aux droits de l'enfant bute sur des contraintes d'ordre politique, organisationnel et financier, a indiqué mardi à Rabat le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

Invité à intervenir lors du colloque international «Maroc Model United nations», initié par l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), Sebbar a souligné qu'en dépit des avancées introduites par la Constitution du Royaume en matière de promotion des droits de l'enfant, la mise en œuvre des textes juridiques y afférents est confrontée à nombre d'entraves.

L'absence d'une approche politique globale, le manque de clarté dans la définition des rôles et des responsabilités, l'interférence entre les missions des institutions en sus de l'insuffisance des ressources financières constituent des pierres d'achoppement freinant le processus de mise en application de l'arsenal juridique relatif à la promotion des droits de l'enfant, a décliné Sebbar

Il a, d'autre part, mis en avant qu'un effort supplémentaire s'impose pour donner corps aux dispositions de la constitution qui a accordé une place d'extrême importance à la promotion des droits des enfants.

Pour sa part, le directeur exécutif de l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), Mustapha Daniel a invité les jeunes participant à cette manifestation à s'investir pleinement dans ce projet onusien, afin de tirer profit des expériences de leurs pays respectifs en la matière.

Daniel a aussi appelé à penser de nouvelles approches à même de traiter les problématiques inhérentes à l'enfance dans leur entièreté.

Le Colloque international «Maroc Model United Nations», qui se tient du 25 au 27 novembre à Rabat, est organisé à l'initiative de l'ONDE, à la veille de la commémoration du 20ème anniversaire de la ratification par le Royaume de la Convention des Nations unies relative aux droits de l'enfant.

Participent à ce colloque des jeunes en provenance de plusieurs pays et qui s'attèlent à mener une réflexion ouverte sur la situation réelle de l'enfant dans la société, l'évolution des droits des enfants durant les deux dernières décennies, et la prospection des moyens à même de consolider les acquis en la matière.

-

http://www.lematin.ma/express/textes-juridiques-aux-droits-de-l-enfant_la-mise-en-oeuvre-se-heurte-a-plusieurs-contraintes/191956.html

Sahara marocain
Vers la création d'un portail national

Publié le : 27 novembre 2013 - MAP

«Le portail fournira toutes les données historiques liées à la chronologie et à l'évolution de la première cause nationale», Mustapha El Khalfi. Ph : Hihi

«Le ministère de la Communication a programmé en 2014 la création d'un portail national dédié à la question du Sahara marocain», Mustapha El Khalfi

Le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, a annoncé, mardi à Rabat, que son ministère a programmé, au titre de l'année 2014, la création d'un portail national dédié à la question du Sahara marocain, qui présentera un fonds documentaire lié à ce dossier.

El Khalfi, qui répondait à une question orale sur la contribution des médias publics à la défense de la cause nationale, présentée par les membres du PAM à la Chambre des conseillers, a souligné que ce portail national offrira une documentation relative au dossier du Sahara marocain touchant les aspects historique, des droits de l'Homme, politique, diplomatique, démographique, anthropologique, culturel, scientifique et de la recherche académique.

Dans une déclaration à la MAP, le ministre a, en outre, indiqué que ce portail fournira toutes les données historiques liées à la chronologie et à l'évolution de la première cause nationale, qu'il s'agit aussi bien d'une convention internationale remontant aux siècles précédents ou des mémorandums adressés par le Maroc à l'Onu et aux autres organismes onusiens, en vue de mettre à la disposition des chercheurs toutes les données leur facilitant l'étude et l'examen de l'évolution de ce dossier.

Le portail comprendra une partie réservée à l'Initiative marocaine d'autonomie pour le Sahara et à tout ce qui rapporte à ce plan, ainsi qu'à toutes les actions menées depuis sa présentation, outre les efforts de développements consentis depuis la récupération des provinces du sud et jusqu'à l'heure actuelle, avec une distinction entre l'étape d'avant la création de l'Agence pour la promotion et le développement des provinces du Sud, celle ayant trait au travail et aux actions de l'agence et celle de la présentation du modèle de développement de ces provinces, a-t-il ajouté.

Et El Khalfi de poursuivre que ce portail présentera des données démographiques et d'autres portant sur les infrastructures, élaborées par les départements gouvernementaux concernés et d'autres institutions nationales et à leur tête le Haut-commissariat au Plan, notant qu'une rubrique sera dédiée à l'aspect culturel lié à la culture hassanie et aux créations musicales, artistiques et cinématographiques en la matière.

Une autre rubrique du portail sera réservée à la recherche universitaire et académique sur la cause nationale ainsi qu'aux ouvrages publiés à ce propos en vue de permettre aux chercheurs qui travaillent sur ce dossier de réaliser des études à ce sujet, outre la rubrique dédiée à la dimension des droits de l'Homme, en particulier les expériences de l'Instance équité et réconciliation, du Conseil national des droits de l'homme et de l'Instance d'arbitrage, a-t-il précisé.

Selon El Khalfi, il s'agit d'un projet de portail national multidimensionnel et aux diverses entrées et composantes, qui sera une plate-forme de référence pour la présentation de l'information actualisée concernant le dossier du Sahara marocain, faisant savoir que ce portail sera créé en coordination avec

toutes les institutions nationales et les ministères concernés pour disposer d'un point de référence qui offrira toute la matière liée à cette question.
Un comité scientifique supervisera la mise en place de ce portail national dédié à la question du Sahara marocain, a affirmé El Khalfi qui a ajouté qu'il sera supervisé par la Direction du portail national et de la documentation au ministère de la Communication, indiquant qu'une commission préliminaire a été mise en place pour mener les préparatifs relatifs à la création de ce portail national.

http://www.lematin.ma/express/sahara-marocain-_vers-la-creation-d-un-portail-national-en-2014/191953.html

Moralisation de la vie publique :Un chantier permanent et global

Dernière mise à jour : 26/11/2013 à 16:30

Corruption, fraude et irrégularités sont les maux dont souffre la vie publique marocaine. Un processus de moralisation a été engagé mais les différents acteurs jugent qu'il s'agit d'un chantier permanent et global.

Le colloque sur la moralisation de la vie publique est organisé par l'Académie du Royaume du Maroc. /MAP

Les participants à un colloque sur la moralisation de la vie publique, organisé par l'Académie du Royaume du Maroc du 25 au 27 novembre, ont affirmé que celle-ci constitue un chantier permanent et global impliquant des dimensions législative, sociale et culturelle.

Le processus de réforme, la complémentarité des efforts et leur pérennité pourraient constituer un moyen efficace pour la moralisation de la vie publique, eu égard à la multiplicité des domaines touchés par la corruption, la fraude et les irrégularités, ont-ils estimé.

À cet égard, le représentant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, Abdelkader Azrii, a indiqué que le processus de moralisation de la vie publique est "une action continue pour mettre en place un équilibre social sur des bases saines".

"De nouvelles élites"

Les différentes institutions intermédiaires impliquées dans la moralisation constituent un espace pour "faire émerger de nouvelles élites" et doivent être considérées comme "une pépinière de nouveaux leader sociétaux", dixit M. Azrii.

Pour sa part, le chef de cabinet du président de l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC), Moulay El Hassan Alaoui Slimani, a souligné que le diagnostic effectué par l'ICPC et l'évaluation des mécanismes adoptés par le Maroc pour la lutte contre la corruption montrent qu'il y a des domaines spécifiques nécessitant une attention particulière.

Il s'agit, a-t-il précisé, de la consolidation du caractère stratégique de la moralisation globale, le développement de la politique pénale, la promotion de la bonne gouvernance, le renforcement de la prévention contre la corruption, la répartition des rôles entre les institutions et la garantie de la convergence et de la coordination entre elles.

Discipline et éthique administratives

De son côté, le président de l'Institution du Médiateur, Abdelaziz Benzakour, a mis en avant les missions de l'institution en tant que régulateur et contrôleur de la discipline et de l'éthique administratives. Il a ainsi relevé qu'elle œuvre pour la simplification des procédures administratives et la consolidation du principe de corrélation entre l'action administrative responsable et la reddition des comptes.

"Le rôle de la société civile dans la moralisation de la vie publique", "la réglementation des médias et la moralisation de la vie publique" et "l'éthique politique" sont entre autres thèmes abordés durant ce colloque sur la moralisation de la vie publique au Maroc.

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2013/11/26/un-chantier-permanent-et-global_216687.html